عنوان المداخلة : (الاطار المفاهيمي للسياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .

الاستاذ : سويلم سعيد، مخبر السياحة الاقليم والمؤسسات ، جامعة غرداية

الاستاذ: بادي عبد المجيد جامعة غرداية

النقال : 0660395034 ، souilem.said@univ-ghardaia.dz

الملخص :

تحتل السياحة اليوم مكانة كبيرة في معظم دول العالم وذلك نظرا لما لها من آثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والدول، ومن هذا المنطلق يستوجب علينا التفكير والعمل الجادين من أجل استغلال إمكاناتها على أحسن وجه. فيعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الأساسية التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في السوق السياحية العالمية ذلك أن رواج الاستثمار السياحي يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول ، ويمثل هذا الاستثمار جزءا من الاستثمارات الإجمالية، ومصدرًا للإيرادات وفرص العمل، و يتيح الاستثمار في هذا القطاع الفرصة لتحسين البنية التحتية، وتعزيز الثقافة، وتطوير الخدمات، مما يسهم في جذب المزيد من الزوار وتعزيز سمعة الوجهة السياحية .

الكلمات المفتاحية: السياحة ، الاستثمار السياحي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية

Abstract :

Today, tourism occupies a great place in most countries of the world due to its effects on the economic and social development of societies and countries. From this standpoint, we must think and work seriously in order to exploit its potential in the best way. Tourism investment is considered one of the basic activities that provide investment opportunities capable of competing in the global tourism market, as the boom in tourism investment directly affects the economies of countries. This investment represents part of the total investments, and a source of revenues and job opportunities. Investment in this sector provides the opportunity to improve infrastructure, enhance culture, and develop services, which contributes to attracting more visitors and enhancing the reputation of the tourist destination.

Keywords: tourism, tourism investment, economic development, social

مقدمة:

يعد القطاع السياحي من بين القطاعات الاقتصادية التي تطمح دول العالم إلى تطويرها والجزائر كغيرها من البلدان تسعى من وراء ترقية هذا القطاع إلى النهوض بالاقتصاد الوطني باعتباره مصدرا هاما في زيادة الدخل الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما يؤثر الاستثمار في القطاع السياحي على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك باستحداث استثمارات وصناعات إضافية وخلق مناصب الشغل حيث تصنف نشاطات القطاع السياحي ضمن النشاطات التي تعتمد عليها الجزائر في تنمية اقتصادها الوطني.

وذلك من خلال ما تمتلكه الجزائر من مقومات سياحية تتنوع بين الموقع الجغرافي والشريط الساحلي والمناطق الحموية وغيرها من المقومات الأخرى، تؤهلها هذه المقومات لتكون وجهة سياحية عالمية، ومن اجل تحقيق هذا المبتغى قامت السلطات الجزائرية بين القوانين والتشريعات التي تتضمن منح الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين بهدف جعل القطاع السياحي مستقطبا الأكبر عدد ممكن من الاستثمارات السياحية.

تهدف الدولة الجزائرية إلى دخول سوق السياحة الدولية من أجل تطوير القطاع السياحي واعطاءه أهمية وأولوية بالنسبة للقطاعات الأخرى، كونها تمتلك إمكانيات سياحية فتنوع المناخ في الجزائر يجعل السياحة تتوفر على مدار السنة.

لذلك قامت الجزائر بالبحث عن وسائل تطوير هذا القطاع السياحي وتوفير مؤسسات من شانها العمل على النهوض به حيث أصدر العديد من القوانين والمراسيم التي تنظم هذا القطاع منها مرسوم رقم 80-77 المؤرخ في 15 مارس سنة 1980 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي، كما شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا في بعض بلدان العالم، حيث أصبحت تعطى أهمية كبيرة له كونه يساهم في تطوير اقتصاد الدولة وجعلها في أولى المراتب سياحيا.

و تسعى الجزائر اليوم إلى إعطاء السلطة التنفيذية للهيئات المختلفة في الإطار المحلي و يأتي دور الجماعات المحلية لتلعب و تحل المحل الشرعي والديناميكي في تحريك عجلة التنمية محليا من خلال وضع المشاريع أولوية للاستثمار يعرفها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال انجاز أقطاب سياحية مصممة وفقا للطلب الدولي و الوطني .

و على هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع و أفاق الاستثمارات السياحية في الجزائر؟ و ما هي جهود الجزائر في النهوض بالتنمية في القطاع السياحي ؟

و للإجابة على هذا التساؤل نعالج هذا الموضوع في محورين، المحور الأول نتناول فيه الاطار المفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي والمحور الثاني نتناول فيه دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الأول : الاطار المفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي

سنتطرق في هذا المحور الى مفهوم السياحة في (المبحث الأول) والاستثمار السياحي في (المبحث الثاني) .

المبحث الأول: مفهوم السياحة

إن التطرق لمفهوم السياحة يقودنا إلى التعريف بأصل الكلمة اللغوي والاصطلاحي.

المطلب الأول: التعريف اللغوي

يعود مفهوم السياحة لكلمة**"Tour"** ، المشتقة من الكلمة اللاتينية **"Torno"** وفي عام 1643م، ولأول مرة تم استخدام المفهوم **"Tourism"** ليدل على السفر أول التحول من مكان لآخر، ويتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين، كما أن السفر (الترحال)، يمكن أن يعتبر سياحة إذا كان مؤقتا وغير إجباري، بحيث لا يكون فيه البحث عن العمل أو نشاطات ربحية، كما أن لفظ السياحة كان معروفا في اللغة العربية، حيث في مفهومه اللغوي تجد أنه يعني التجوال، وعبارة " ساح في الأرض " تعني ذهب وسار وجال على وجه الأرض[1].

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

من أبرز التعاريف الخاصة بالسياحة تذكر منها :

يعرفها فيغتر**"Vegener"** ، على أنها جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وبنفس الطريقة يعرفها " روبنسون**" Robinson** ، على أنها انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة أربعة وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد عبور الدولة أخرى، ومع أن هذا التعريف تعتمده الأمم المتحدة، إلا أنه اقتصر على السياحة الدولية (الخارجية) وأهمل السياحة الداخلية [2].

تعرف السياحة على أنها: "ظاهرة انتقال الأفراد بطريقة مشروعة إلى أماكن غير موطن إقامتهم الدائمة لفترة لا تقل عن أربع وعشرون ساعة، ولا تزيد عن سنة لأي قصد كان عدا الحصول على عمل، وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية واعلامية ".

كما تعرف السياحة أيضا على أنها تعني انتقال أي شخص من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة قصيرة نسبيا والإنفاق على إقامته من مدخراته، وليس العمل في المكان الذي يزوره، وقد ينشد السائح

مجرد الزيارة، أو تمضية الإجازة أو الحج أو العلاج أو الدراسة وبناء عليه ينتقل السائحون بصفتهم مستهلكين لا منتجين وتعنى الحكومات بالسياحة فترى الوسائل اللازمة الراحة السياح من توفير الفنادق ووسائل الراحة والانتقال وإنشاء مناطق سياحية جديدة وتوفير الخدمات بها وإقامة المشروعات السياحية بغرض تسهيل وتبسيط زيارة السياح لها ".

وتعرف أيضا: "عبارة عن الزيارة لمدة ليلة واحدة على الأقل من أجل الاستمتاع بوقت الفراغ والإجازة أو أغراض أخرى مثل الأعمال وممارسة المهنة وأية أغراض سياحية أخرى. ويقصد بلفظ الزيارة **Visting** الانتقال المؤقت إلى مسافة خارج نطاق السكن المعتاد وأماكن العمل، سواء داخل نفس البلد أو خارجها " .

وبالتالي فالسياحة في انتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى مكان آخر مدة لا تقل عن ليلة واحدة والإنفاق من مدخراته من أجل الاستمتاع بأوقات الفراغ أو لأغراض سياحية أخرى كالحج مثلا سواء كان ذلك في نفس البلد أو خارجها.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي

لقد تعددت المفاهيم التي قدمت للاستثمار السياحي والتي سوف نشير إليها على

سبيل الذكر لا الحصر، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار السياحي وخصائصه في(المطلب الأول)، ودوافع الاستثمار السياحي ومجالاته في(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي وخصائصه

سنتناول في هذا المطلب إلى تعريف الاستثمار السياحي في(الفرع الأول) ، ونتناول في (الفرع الثاني) خصائص الاستثمار السياحي.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي.

الاستثمار السياحي هو توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب و تحسين مستوى العمال التابعين القطاع السياحة وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة و يمكن ان يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبداء فنادق و مدن سياحية و ممكن أن يكون غير مباشر كتشييد طرق و بناء مطارات، وقد اهتمت العديد من الدول بتطوير القطاع السياحي لما له من انعكاسات في عموم القطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك للعدد الكبير من العمال الذين يستفيدون من هذا.

فنجد تعريف زكي خليل المساعد: " السياحة عبارة عن انتقال الناس بشكل مؤقت إلى أماكن خارج سكنهم أو أعمالهم الاعتيادية ، والنشاطات التي يقوم بها خلال الإقامة في تلك الأماكن ، والوسائل التي توفر إشباع حاجتهم[3]، ويمكن الاستنتاج من هذا التعريف أن السياحة تعني تغيير مكان الإقامة الأصلي والتوجه إلى أماكن أخرى بشكل مؤقت.

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه التنمية الاستثمارية التي تلبي احتياجات السياح و المواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقيق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : يتحقق معها التكامل الثقافي و العوامل البينية و التنوع الجنوبي ودعم تعلم الحياة.

كما يقصد بالاستثمار عند دارسي السياحة : "تقييم المشاريع أو دراسات الجدوى للمشروعات من حيث التوقعات لكل من النفقات العامة والإيرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة، ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن دراسة الجدوى أمر حيوي ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشروعات سياحية".

الفرع الثاني : خصائص الاستثمار السياحي

يعد الاستثمار السياحي كونه من أهم المجالات التي تدعم القطاع الاقتصادي ذلك لما يتمتع بهذا المجال من الخصائص التي سنقوم بتوضيحها في هذا الفرع.

أولا : الخصائص العامة للاستثمار السياحي

1- تكاليف الاستثمار:

المصاريف الملازم توفرها الإنشاء المشروع، تتدفق هذه المصاريف في بداية المشروع إلى أن يطلق تدفقات مالية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة بالإضافة الى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية وتكاليف التجارب واجراء الدوريات التدريبية، كما توجد أيضا تكاليف التشغيل وهي مصنفة في المرحلة الثانية من الاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة المباشرة العمل.

2- التدفقات النقدية:

وهي كن مبلغ مالي منتظر تحقيقه مستقبلا على طول الحياة الاستثمارية وتحسب هذه التدفقات بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار السياحي (رسوم) .

ثانيا: الخصائص الخاصة للاستثمار السياحي.

1- مدى حياة المشروع

المدة التي تقدر لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيدة، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي على الحياة الاقتصادية للمشروع.

2- القيمة المتبقية:

تنتهي مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، تقدر قيمته، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية وتعتبر هذه القيمة المتبقية ايرادا اضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال[4].

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار السياحي ومجالاته.

سنتناول في هذا المطلب إلى دوافع الاستثمار السياحي في(الفرع الأول) ، ونتناول في (الفرع الثاني) مجالات الاستثمار السياحي.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار السياحي.

إن أهم دوافع للاستثمار في المجال السياحي والتي تتمثل في :

أولا- التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية :

إن العناية بمجالات الاستثمار في القطاع السياحي يؤدي إلى الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشاملة. كما أن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة وبالذات الأقاليم ذات المستويات المنخفضة سيعمل على تنميتها وتطويرها، من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان فيها مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة .

ثانيا- زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات :

تحدث السياحة تحولا في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة فتزيد مدا خيل القوى العاملة في هذا المجال وبالتالي زيادة الدخل الوطني .

أما عن دور الاستثمارات السياحية في ميزان المدفوعات ومكانة الإيرادات من الحركة السياحية ، فهي تظهر في بند حساب رأس المال والذي يشمل الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة من الخارج،

والموجودة لديها والاستثمارات التي قدمتها الدولة للخارج كمدفوعات وما عليها من التزامات فري تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات.

ثالثا- صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى :

يكون معدل التغير في السوق السياحي بدرجة أقل مما يقلل من درجة وجود المنافسة مقارنة مع القطاعات الأخرى التي يعتمد فيها على التكنولوجية العالية ، وهذا ما يلاءم أوضاع الدول النامية .

الفرع الثاني: مجالات الاستثمار السياحي

لقد تعددت مجالات الاستثمار السياحي من أنواع وأهداف ترمي كلها خدمة السائح وتحقيق الرفاهية المنشودة له بداية من اختياره لوجهته السياحية الى قدومه الى البلد المستضيف، ومن ثم اقامته وكل الخدمات المرافقة لخدمات الإقامة، وكذلك النقل من تأجير السيارات والحافلات الى الوكالات التي تقوم بالجولات من أجل تحقيق ما ينشده السائح فيكون استثمار في المنتج السياحي كذلك، فإنشاء المدن الترفيهية والقيام بالمهرجانات الثقافية وترميم المزارات الدينية، دون أن تنسى خدمات الاتصال خاصة مع السياح الذين لديهم عمل ولا يمكن أن ينقطعوا عليها كليا، ومن أهم الاستثمارات هو الاستثمار في الموارد البشرية التي تخص قطع سياحة ومالها من تأثير مباشر على الخدمات المقدمة للسياح، علما بأن العلاقة تكون غاليا مباشرة بين مقدم الخدمة والسائح، وستحاول شرح مجالات الاستثمار كل على حده كالتالي:

أولا- الاستثمار في خدمات الإقامة والإعاشة :

ان خدمات الإقامة بعد من أهم الختمات التي تقدم السلاح حيث أنها ذات أهمية كبيرة في القطاع السياحي فالسائح يقضي وقتا كبيرا في الفندق بالإضافة إلى أن 40% من دخل السائق ينفق على خدمات الإقامة وعليه فإن من المهم لكل دولة تريد تنمية قطاع السياحة أن عموم بتشجيع الاستثمارات في هذه الخدمة من بناء الفنادق والخدمات المرافقة لها.

ويعتبر الفندق ذلك المكان الذي يحصل فيه المقيم أو السائح أو العميل على جميع الخدمات التي بإمكانه الحصول عليها في منزله ولكن نظير أجر متفق عليه مسبقا[5]، إذ أثبتت الدراسات أن نصف الموارد السياحية تأتي من الموارد المحققة من الفنادق، وهذا ما جعل العديد من الدول تهتم بالاستثمار في بناء الفنادق وتقدم أرقى الخدمات وتلبي كل متطلبات السياح من خدمات، خدمات الإقامة بجملة من الخصائص التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1- الأسس الخدماتية للاستثمار السياحي :

- **الموسمية:** إن الطلب على خدمات الإقامة مختلفة حسب اختلاف الموسم السياحي وعند المواسم السياحية يرتفع الطلب على خدمات الإقامة والعكس.
- **الموقع :** إن موقع الإقامة ليه الأهمية الكبرى في نجاحه أو عدمه، فكلما كان الموقع وسط المدينة ومعروفا كان نشاط الفندق كبيرا.
- **التكامل :** حيث أن خدمات الإقامة ليست واحدة متفردة بل تتألف من عدد من الخدمات الفرعية التكاملية، إن تأدية خدمة الإقامة الكلية وجودة هذه الخدمات المتضمنة تكمل بعضها البعض كما أن التقصير والإهمال في احدى هذه الخدمات قد يقلل من خدمة الاقامة[6] .
- **عدم القابلية للتخزين** : خدمات الإقامة لا يمكن تخزينها أو بيعها في وقت لاحق وعليه من مصلحة الفندق الا تكون ولا أي غرفه شاغرة.

2- المقاربات الخدماتية للاستثمار السياحي:

- **تحميل تكاليف ثابته :** بما أن الفندق لديه تكاليف ثابتة كبيرة فإنه يجب عليه الوصول إلى اعلى استغلال من أجل تقليل التكاليف.

وعلى الرغم من اختلاف نظام ملكية الخدمات الفندقية تم تصنيفها إلى عدة أصناف مما تعددت أنواعها، إلا أننا سوف تتناول فيما يلى أكثر الأنواع شيوعا وتواجدا في صناعة الإيواء.

الفنادق بأنواعها وتختلف أسعارها حسب الخدمات المتكاملة المقدمة ويتم تصنيفها حسب 06 درجات وهي:

- فنادق الدرجة الممتازة (خمس نجوم) وهي أرقى أنواع الفنادق
- فنادق الدرجة الأولى (خمس نجوم).
- فنادق الدرجة الثانية (أربع نجوم).
- فنادق الدرجة الثالثة (ثلاث نجوم).
- فنادق الدرجة الرابعة (نجمتان).
- فنادق الدرجة الخامسة (نجمة واحدة).
- **الموتيلات :** في فنادق مخصصة للمسافرين وتكون على حواف الطرق السريعة ينزل فيها اصحاب السيارات والدراجات النارية وتكون اسعارها مناسبة وخدماتها متوسطة .

- **المنتجعات** : وهي مناطق إقامة ذات جودة عالية تتوفر فيها العديد من المرافق بحيث يمكن للسائح قضاء عطلته فيها بدون التنقل إلى مكان آخر من أهم المنتجعات في العالم منتجع شرم الشيخ في مصر.
- **المخيمات** : وهي من الأنواع القديمة للإقامة حيث تنصب من أجل قضاء أيام مؤقتة وغالبا ما تنصب بجوار مرافق المياه وهي مناطق يسهل الوصول اليها.
- **بيوت الشباب** : وهي معدة للاستقبال الشباب وتكون خدماتها بسيطة وأسعارها رخيصة أي تتناسب ودخل الشباب.
- **الإيواء الخاص:** وهو قيام الأفراد بإعداد غرف خالية في منازلهم ويتم تأجيرها للسياح في المواسم السياحية، وتنتشر هذه الظاهرة في شمال المغرب العربي وخاصة تونس بصورة كبيرة خلال موسم الصيف، إذ أن العديد من العائلات التونسية تقوم بكراء غرفة أو عرفين او كامل منزل إلى السياح.

ثانيا- الاستثمار في الشركات السياحية في ظل ضوابط تحقيق التنمية المستدامة:

أن للشركات السياحية دورا كبيرا في تطوير السياحة فهي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وتقديمه للسياح فهي تقوم بطبع المنشورات الإعلامية وتقوم بإعداد وتنظيم البرامج السياحية والرحلات الشاملة والقيام بالحجوزات للرحلة السياحية.

- **دور شركة سياحية في تطوير السياحة :**

تقوم بكل ما يتعلق بالرحلة السياحية بداية من الاعلان والترويج ثم القيام بها ومنها من تقوم بعمل البحوث والدراسات التي تخص الطلب والعرض السياحي، وعليه فإن الشركة السياحية لها اور كبير في قطاع السياحة عموما من خلال تنشيطها وتطويرها وتعود على المستمر بالربح وبالتالي الشركات السياحية ترسم أبعاد للتحقيق الأهداف المنشودة وتتمثل في:

إن الهدف الرئيسي للشركات السياحية هو ايصال المنتج السياحي للمستهلكين حيث ان هذه الشركات مسؤولة على سلسلة التوزيع[7]، رغم الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات في السنوات الأخيرة وخاصة بعد انتشار الانترنت وكثرة مستعمليه حيث أصبح يتم القفز على هذه الشركات من خلال البيع المباشر للعملاء وإلغاء دورها وعلى الرغم من أن العديد منها عرفت كيف التعامل مع هذه الطفرة التكنولوجية من خلال بيع منتجاتها عبر الانترنت الى اعطاء مجموعة من التسهيلات والهواتف من أجل زيادة الاستثمار فيها وتطويرها بما يخلق فيما روح الابداع والابتكار.

ثالثا- الاستثمار في الموارد البشرية لتكريس التنمية المستدامة:

إن الاستثمار في الموارد البشرية له أهمية كبيرة في قطاع السياحة لأن الخدمات المقدمة في هذا القطار ترتبط ارتباط وثيقا بمقدمها.

1- أهمية العنصر البشري في قطاع الاستثمار السياحي:

الاستثمار في العصر البشري في هذا القطاع يعد من الركائز الأساسية في نجاحه في كل دولة تريد الارتقاء بهذا القطاع وعليه فإن العديد من الدول أنشأت مدارس و مراكز تدريب تهتم بتخريج يد عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية في المجال السياحي، وكذلك فعلت الشركات الكبرى في القطاع السياحي حيث تقوم برسكلة العمال وإقامة الدورات التكوينية وتربصات من أجل تحسين أدائهم .

2- تأثير العنصر البشري في الاستثمار السياحي:

ان توظيف فرد معين لكفاءات عالية في مشروع استثمار معين، يعتبر ضربا من الاستثمار، نظرا لما يؤديه من خدمات و مهام اتجاه مؤسسته، وهذا ما يؤدي إلى الإضافة في ارباحها وانتاجيتها[8]، فالاستثمار في الجانب البشري يؤثر بصفة مباشرة على قدرة المجتمع ككل من حيث يساهم في تكوينهم وتدريبهم وتوظيفهم إلى تحسين مستواهم المعيشي، كما أن الاستثمار في القطاع السياحي يحتاج الى الاستثمار في جميع القطاعات المتداخلة معه مما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاجتماعية ككل، مثل تشييد الطرق وبناء المطارات بالإضافة إلى شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، إلى تحسين هذه المرافق تجعل من قطاع السياحة قادرا على التطور والازدهار من خلال جلب الاستثمارات، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات العامة وتطويرها والمتمثلة في[9]: الخدمات الصحية، التأمينية، الثقافية، الإعلامية.

رابعا- الاستثمار في عناصر ومقومات الجذب السياحي:

يتمركز هذا النوع من الاستثمار بصورة رئيسية في مراكز الجذب السياحي المتوفرة لدى البلد المضيف، إذ أن التركيز على الاستثمار بمواقع التراث الثقافي ومواقع الجذب الطبيعية له دور بالغ الأهمية في كونها مرغب سياحي من حيث جنب أعداد متزايدة من الحركة السياحية وهذا من خلال الاستثمار في:

1- المواقع التراث الثقافي:

وكل ما تشمله من اثار وموروثات الثقافية محلية وعالمية، إلى الأماكن المقدسة والأماكن الدينية المشهورة والمهرجانات والحفلات والصناعات التقليدية والتذكارات السياحية.

2- مواقع الجذب الطبيعية:

مثل فضاءات الترفيه والتنزه والشواطئ والحمامات المعدنية الطبيعية وغيرها، وهي مناطق يزورها السائحون عادة بسبب قيمتها الطبيعية أو الثقافية المتأصلة أو المعروضة، والأهمية التاريخية، والجمال الطبيعي أو المبني، ويوفر الترفيه والتسلية[10].

المحور الثاني: دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بالنظر إلى الدور الكبير للسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعتبرها المحللون الاقتصاديون قطاع اقتصاديا هاما في الاقتصاد العالمي حيث أن لها انعكاسات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول.

المبحث الأول: دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية

يحتل النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد العالمي، فالسياحة لم تعد شرفا بل تنامت وأصبحت الآن صناعة المستقبل لكثير من الدول، نظرا للانعكاسات الإيجابية على اقتصاداتها.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للسياحة

تشير معظم الإحصائيات والتقارير المأخوذة من مختلف الدول إلى التزايد الملحوظ للدور الذي تلعبه السياحة عامة في التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، وهذا نظرا لمجموعة من المعطيات سنوضحها في النقاط التالية:

- حسب المجلس العالمي للسفر والسياحة فإن السياحة تساهم أكثر من 10% من الناتج الوطني الخام **(PIB)** العالمي و 10.7% من الاستثمار و 11.7% من الموارد الجبائية للدول والتي تمتل عوامل مهمة في التنمية الاقتصادية ، مما يدل على أن السياحة لها أثر كبير على التوازنات الاقتصادية الكبرى كالعمالة والاستثمار[6].
- وحسب معطيات المنظمة العالمية للسياحة فقد أحصيت عند السواح سنة 1997 بـ 625 مليون سائح وهو ما يقابله 445 مليار دولار كإيراد للدول المضيفة، يتطور العدد ليصبح سنة 2006 إلى ما يقارب 842 مليون سائح وهو ما يقابله 80 مليار دولار كإيراد للدول المضيفة، وهو ما يشهد على أهمية هذا النشاط في الحياة الاقتصادية[7] .
- أن السياحة تجلب مداخيل هامة للدول التي تتمتع بصناعة سياحية قوية مما يؤثر على اقتصاديات هذه الدول بالأثر الإيجابي.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للسياحة نقول أن للسياحة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مما ينعكس إيجابا على اقتصاديات الدول السياحية، وهذا لكون السياحة تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة نظرا لمساهمتها في:

أولا- تدفق الموارد المالية : تساهم السياحة بدرجة كبيرة وملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية، خصوصا وأن أغلب الدول النامية تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، واللازمة لإنشاء الاستثمارات الواجبة للتنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه التدفقات فيما يلي[9] :

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة كبناء الفنادق والمطاعم.
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول البلاد.
- الفروق في تحويل العملات.
- الانفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية، بالإضافة إلى الانفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات القطاعات اقتصادية أخرى.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

ثانيا - تحسين ميزان المدفوعات : وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما تستحقه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية المتمثلة في الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية، وكذلك الداخلية مما يساهم في زيادة الناتج الوطني للدولة والمساهمة في عملية البناء الاقتصادي[10].

ثالثا - تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين : إن وجود الشركات الأجنبية في مجال السياحة يمكن أن يؤدي إلى تطوير وتحسين أنظمة وفنون الإدارة في هذا القطاع، وتبرز أهمية هذا في كون السياحة تعد كوسيلة وأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق (أي العقود الإدارية)، كما هو مطبق بالنسبة لسلسة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم[11].

إضافة إلى هذه النقاط، للسياحة دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف الدول عن طريق ما يلي:

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتوجيهها نحو استثمارات جديدة وذلك لوجود حركة على مستوى اقتصاديات الدول بفضل قطاع السياحة[12] .
- استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل، وذلك لظهور أنشطة جديدة.
- تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية الأخرى كقطاع النقل البري، الجوي، البحري وقطاع الصناعات الغذائية.

المبحث الثاني : دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية

إن التوسع في النشاطات السياحية في كثير من دول العالم أدت إلى تغيير أنماط العمل والثقافات ورفعت في مستويات المعيشة لدى الكثير من الدول، لذلك يمكن القول أن للسياحة دور إيجابي في تحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول : توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة

باعتبار السياحة قطاع ومتشعب النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تساهم في خلق العديد من مناصب الشغل والعمل بالمنطقة التي تنشأ المرافق أو المركبات السياحية (الفنادق مثلا)، أو المرافق المكملة لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي مثلا به مقهى ومطعم ينجر عن ذلك فتح العديد من مناصب العمل الدائمة، وبالتالي التخلص من مشكلة البطالة وتبعاتها السلبية على المجتمع [13].

المطلب الثاني : تحسين مستوى معيشة السكان

تنشأ عن النشاط السياحي انعكاسات على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم، وايجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح.

من جهة أخرى تنشأ نتيجة الاحتكاك بين السكان المحليين والسياح بمختلف جنسياتهم ودياناتهم صلات وعلاقات تكون لها آثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين، غير أنها قد تكون سلبية أحيانا أخرى عندما تؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية في شقيها الاجتماعي والثقافي، وقد تؤدي إلى ضعف الوازع الوطني في بعض الأحيان[14].

المطلب الثالث : تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي

رغم عدم وجود معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى استقرار دولة ما سياسيا واجتماعيا إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تمكن التنبؤ بدرجة هذا الاستقرار في دول ما، فارتفاع معدل التضخم وانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، البطالة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية كالإجرام، الجريمة وعوامل أخرى، تعتبر عوامل تهدد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي في الدولة، وبالتالي فإن تطوير وتحديث القطاع السياحي، وما يمكنه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يساهم بشكل كبير في حل المشكلات السابقة (التضخم، انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، البطالة، الإجرام) وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي للدولة، وتدعيم الثقة بالحكومة، وهو ما يعني تحقيق الاستقرار السياسي[15] .

إضافة للعوامل السالفة الذكر تساهم السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع عن طريق عوامل أخرى نوجزها في النقاط التالية[16] :

- تعمل على رفع مستوى المجتمع من حيث ثقافتهم، طريقة الاتصال، وتحسين نمط حياتهم.
- تعمل على خلق وايجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية.
- تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة.
- تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه، وذلك من خلال تنمية فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر (السائح).
- توفير تسهيلات ترابية للسكان المحليين.
- حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات أما على الصعيد الثقافي فإن السياحة لها دور كبير في تحقيق ما يلي :

- تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.
- توفير التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني وللمواقع الأثرية التاريخية.
- تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات، بين السائح والمجتمع المضيف.
- الشكل الموالي يوضح دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل رقم (1) دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

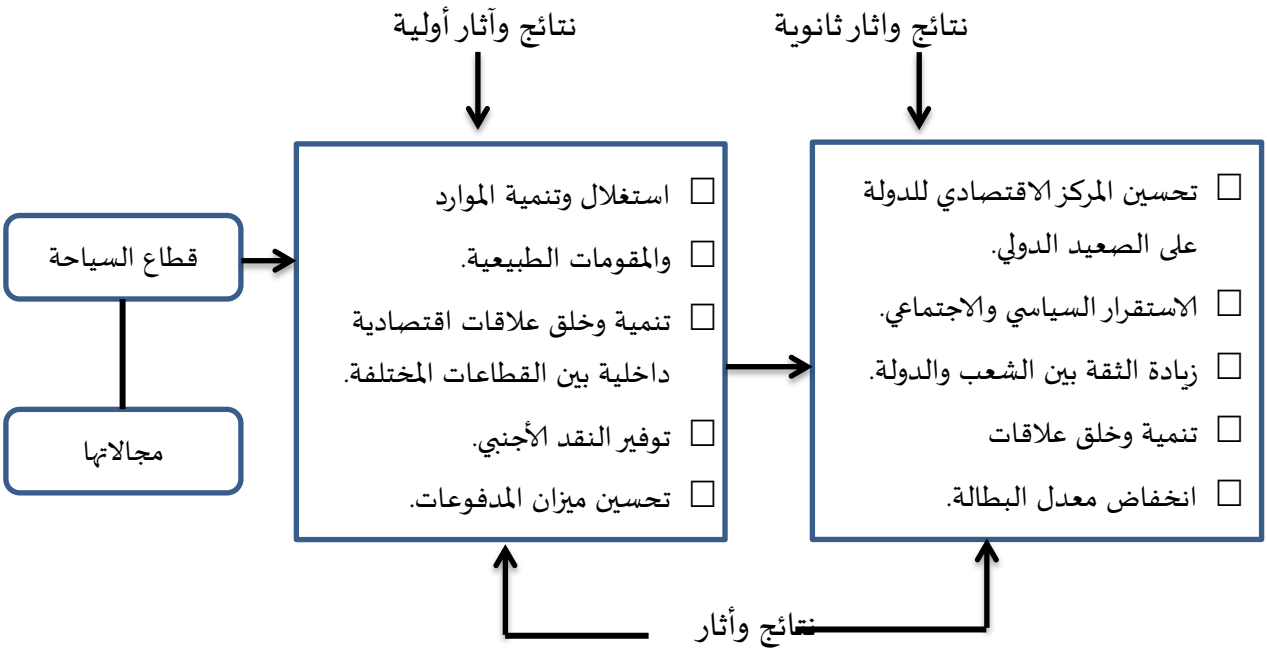

المصدر: بتصرف بريخي أيمن المعلمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص 57

الخاتمة :

في الأخير نقول أن السياحة تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان و من خلال ذلك، يتضح لنا بأن السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وتعد من القطاعات الرائدة الإحداث التنمية في كثير من الدول النامية، وذلك لما توفره من توازنات اقتصادية واجتماعية في هذه الدول، ويكمن دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال أن هذا القطاع يشكل قوة دافعة للنمو والتطور.

يمثل السياح أفرادًا يحملون معهم ليس فقط حقائبهم، بل فرص التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي و لتحقيق التنمية الاقتصادية يأتي من خلال الإشراك الفعّال للسياحة في تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل الوطني. يساهم السياح في تعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الفنادق والمطاعم والتسوق، ويحفز نمو الصناعات المرتبطة بالسياحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، يسهم السياح في تعزيز التفاهم الثقافي وتبادل الخبرات بين الشعوب. يمكن أن تصبح السياحة جسرًا للتواصل وتحقيق التفاهم بين مختلف الثقافات والمجتمعات. هذا يشجع على إقامة علاقات إيجابية ويعزز التعاون الثقافي، ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع خلصنا إلى بعض النتائج نذكر منها :

1- أهمية السياحة في على الاهتمام والعناية بها كمورد من الموارد الأساسية لجلب العملة.

2- تعزيز وتشجيع السياحة عن طريق منح الامتيازات المختلفة للفاعلين والمستثمرين في هذا المجال.

3- مكانة الاستثمار السياحي باعتباره محفزا لتنمية مناطق غير نامية أو أقل نموا .

4- يعتبر الاستثمار السياحي مصدرا للدخل القومي .

5- استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع السياحة كوسيلة للاتصال والتواصل .

وأهم التوصيات التي تواصلنا إليها وهي :

1- تطوير البنية التحتية :

- تحسين البنية التحتية السياحية مثل الطرق والمطارات والمرافق العامة لتسهيل وتعزيز تجربة السياح .
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لتعزيز التواصل والتسويق السياحي .

2- تعزيز التدريب وتطوير المهارات :

- دعم برامج التدريب المهني للعاملين في صناعة السياحة لتعزيز جودة الخدمات .
- توفير فرص التعليم والتدريب للشباب المحلي لتوسيع قاعدة المهارات وتحسين فرص العمل .

3- تعزيز التفاعل الثقافي :

- تنظيم فعاليات ثقافية وبرامج تفاعلية لتشجيع التفاهم بين السياح والمجتمعات المحلية .
- تعزيز التبادل الثقافي وتوفير فرص لتعلم السياح عن التقاليد والعادات المحلية .

4- تحفيز التسويق التنوعي :

- تعزيز الوجهات السياحية بمختلف جوانبها الثقافية والتاريخية والطبيعية لجذب فئات متنوعة من السياح .
- توجيه جهود التسويق نحو السياحة الاستكشافية والثقافية والبيئية .

5- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص :

- تشجيع الاستثمارات الخاصة في مشاريع سياحية مستدامة .
- تعزيز التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة لتطوير مشاريع سياحية مبتكرة .

6- تطوير السياحة الريفية والمجتمعية :

- دعم مشاريع السياحة في المناطق الريفية لتحسين فرص العمل وتنويع الاقتصاد .

- تشجيع المشاركة المجتمعية في تطوير وإدارة الأنشطة السياحية .

باختصار، يمكن أن تكون السياحة قوة دافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يتعين على الحكومات والمجتمعات المحلية اتخاذ التدابير الصحيحة لضمان استدامة هذا النجاح وتحقيق الفوائد المستدامة للمجتمع، وبذلك يتطلب دعم دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية جهوداً متكاملة تشمل تحسين البنية التحتية، وتطوير المهارات، وتعزيز الاستدامة، وتفعيل التفاعل الثقافي، وترويج للتنوع في التسويق، إلى جانب تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص .

قائمة المراجع والمصادر:

1- التوني ناجي، (2017)، دور وأفاق القطاع السياحي في اقتصاد الأقطار العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط .

2- الزهراني عبد الناصر بن عبد الرحمن، وكباشي حسين قسمية، (2008)، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، سوريا: مركز المعلومات والأبحاث السياحية.

3- العاني رعد مجيد، (2008)، الاستثمار والتسويق السياحي ط1، الأردن: دار كنوز المعرفة.

4- حري المخطارية، (2016). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، الشلف الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي .

5- سعيداني رشيد، (2017)، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 3 العدد 2، 07.

6- وعيل ميلود، و سبتي ذهبية (27- 28 /2015/09)، فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة في الجزائر صفحة (08)، البويرة الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج .

7- عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد : مدخل إلى جغرافية السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2013، ص 19 .

8- أبو بكر عوني عطية علي، التخطيط لموارد السياحة الرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص 53 .

9- محمد البنا، "اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة 2009، ص 33.

10- محمد الماحي صالح أحمد، تسوية منازعات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان. 2019، ص 20 .

11- وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018، ص 361 .

12- شاهد إلياس، دفرور عبد المنعم، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي"، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلد ،01 العدد 01، ديسمبر 2016، ص 29 .

الهوامش :

1- مصطفى يوسف كافي ، اخلاقيات صناعة السياحة والضيافة ، (ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014) ، ص 22.

2- عثمان محمود ، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل ، (ط 2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن **2003**) ، ص**23**.

3- زكي خليل المساعد ، تسويق الخدمات وتطبيقاته ، دار المناهج ، الأردن ، 2005 ، ص 214.

4- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، من 20- 21.

5- عبد الكريم حافظ، معقل الإدارة الفندقية والسياحية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010 ص 21

6- حميد بن عبد العلي الطائي، مدخل إلى السفر والسياحة، دار الوراق عمان، الاردن، 2003، ص 112.

7- ستيفن بيج، ادارة السياحة، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، القاهرة، ط2007،2 ، ص 353.

8- بعد القادر بابا، سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، 2003/ 2004، ص 41 .

9- صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 131 .

10- النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص 126.

11- فلاق علي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد6، مارس 2012، ص74.

12- نفس المرجع السابق، ص 75.

13- نفس المرجع السابق، ص 75.

14- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2010،2011، ص157.

15- برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008،2009، ص56.

16- فلاق علي، مرجع سابق الذكر، ص 75.